



كفاءة استخدام موارد مصرف السلام في صيغة التمويل بالإجارة (2015-2019)

The Efficiency of Using the Resources Al Salam Bank in the Formula Financing Leasing (2015-2019)

سعودي عبد الصمد*

جامعة محمد بوضياف المسيلة،

الجزائر

abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/08/15

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مدى كفاءة استخدام صيغ التمويل الاسلامية في مصرف السلام الجزائري للفترة (2015-2019)، من خلال شرح صيغة الإيجار كتمويل قائم على المديونية وتتبع تطور المصرف من حيث الأصول والنتيجة الصافية ومؤشرات الربحية التي عرفت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، والتعرف على درجة تركيز استخدام مصرف السلام لتلك الصيغ التمويلية، وعدالة توزيع التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية باستخدام تلك الصيغ، وقد خلصت الدراسة الى أهمية الدور الذي يمكن ان يؤديه مصرف السلام من خلال استخدامها الامثل لصيغ التمويل بالإجارة في التنمية من الناحية النظرية، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها ضرورة التوزيع العادل لاستخدام كافة الصيغ التمويلية الاسلامية القائمة على مفهوم المديونية.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل؛ المديونية؛ المصارف الاسلامية؛ إجارة، بنك السلام.

Abstract :

This study aims to shed light on the efficiency of the use of Islamic financing in the Al Salam Bank Algeria for the period (2015-2019), by explaining the Ijara formula (Leasing) as debt based financing and knowing the bank's development in terms of assets, net result and profitability indicators that have witnessed a qualitative leap in recent years, and get to know By indicating the degree of concentration of Al Salam Bank use of these financing instruments, And the fairness of the distribution of funds to various economic sectors. The study concluded the importance of the developmental role that can be played by Al Salam Bank through their optimal use of leasing financing instruments based on the concept of indebtedness in economic development in theory, The study made several recommendations, the most important of which is the necessity of equitable distribution of all Islamic financing formulas based on the concept of indebtedness and to include all productive economic sectors.

Key Words: Financing instruments; Islamic banks; Ijara, Salam Bank

JEL Classification: G21.

*مرسل المقال: سعودي عبد الصمد (abdessamed.saoudi@univ-msila.dz)



المقدمة:

وضعت الشريعة الإسلامية أصول ومبادئ النظام الاقتصادي دونما اهتمام بكل التفاصيل أو التطبيقات وذلك مراعاة لظروف المجتمع الإسلامي سواء تعلقت هذه الظروف بالتطور الزماني أو التغير المكاني باعتبار أن قواعد الشرع الحنيف مرنة تساير المكان والزمان، كما وضعت الشريعة القواعد والأصول المالية التي تنظم الموارد والنفقات والموازنة العامة والصيغ التمويلية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الدولة وتحتاج لمخصصات مالية.

يتركز مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية واحكامها بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للامة الإسلامية. (فرحان، المصارف الإسلامية، 2004، الصفحات 21-25) تستخدم المصارف الإسلامية صيغا تمويلية مختلفة تقوم أساساً على القاعدة الفقهية الخراج بالضمان والتي ينبثق عنها قاعدة الغنم بالغرم، ومن هذه الصيغ ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كبيع المرابحة والسلم والإجارة والاستصناع (عوض، 2016، صفحة 100)

إشكالية الدراسة: تعد سنة 1990 السنة التي صدر فيها قانون النقد والقرض والذي سمح بالعمل المصرفي الخاص في الجزائر، ويعتبر بنك البركة أول مصرف خاص في الجزائر كما أنه السباق للعمل المصرفي الإسلامي لیتم دعمه بمصرف السلام سنة 2008، إلا أن غياب قانون رسمي للعمل ينظم الصيرفة الإسلامية أعاق تطوير العملية حتى صدر التنظيم 20-02 الذي حدد صيغ التمويل الإسلامي وأنشأ هيئة شرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. ومن هنا تنشأ مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى نجاح مصرف السلام من خلال المؤشرات المالية وكفاءة استخدامه لصيغة التمويل بالإجارة القائمة على مفهوم المديونية؟

ينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تسهم في الإجابة على التساؤل الرئيسي:

- ما هي الطبيعة التنموية لصيغة التمويل بالإجارة كصيغة قائمة على مفهوم المديونية؟
- ما درجة تطور الأصول والأرباح في مصرف السلام الجزائري للفترة (2015-2019)؟
- ما درجة تركيز ودائع العملاء في مصرف السلام الجزائري للفترة (2015-2019)؟

فرضيات الدراسة: للدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها:

- حقق مصرف السلام تطور كبير في حجم أصوله وارتفاع أرباحه كنتيجة لتعطش المواطن الجزائري للصيرفة الإسلامية.
- ساهم مصرف السلام في تقديم صيغ التمويل الإسلامي في الساحة المصرفية وقدم دفع كبير لصيغة التمويل بالإجارة.



أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على مدى نجاح مصرف السلام وكفاءة استخدامه لصيغة التمويل بالإجارة، وذلك من خلال:

- دراسة المؤشرات المالية لمصرف السلام لمعرفة مدى كفاءته وتطوره وتجاوب المواطنين في الجزائر مع النظام المصرفي الإسلامي.

- بيان الطبيعة القانونية لصيغة التمويل بالإجارة والاختلاف الموجود في تطبيقها بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

- ما عدالة توزيع التمويلات الممنوحة من مصرف السلام بين الأفراد والمؤسسات وأهمية صيغة الإجارة في المصرف.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على بيان تطور أصول وأرباح وصيغة التمويل بالإجارة التي يستخدمها كل من مصرف السلام في الجزائر، واقتصرت الدراسة على تحليل البيانات المالية خلال الفترة 2015-2019.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الجداول والإحصاءات والتقارير السنوية للتوضيح ما أمكن، وقام الباحث بجمع ما يتوفر من البيانات والإحصائيات المنشورة مصرف السلام الجزائري، والرجوع إلى الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة التي دارت حول كفاءة صيغة التمويل بالإجارة القائمة على مفهوم المديونية وطبيعتها التنموية.

الدراسات السابقة:

- دراسة عبد القادر، وعبيرات (2016)، بعنوان **اجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، تتناول هذه الدراسة بالتفصيل لآليات وصيغ التمويل والاستثمار المنتهجة من طرف المصارف الإسلامية، ومن ثم تحليل المخاطر الناجمة عنها، وإثبات هذه الافكار وتتمينها لجأت الدراسة الى تحليل عينة من المؤسسات المصرفية الإسلامية والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الحاصل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IRA) على تصنيف الجودة الشرعية (SQR) لعام 2009 وبما يفيد التزام البنك بامتياز بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته، وقد خلصت الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكنها المساهمة في تهيئة الارضية اللازمة لتطوير آليات عمل المصارف الإسلامية وكذلك تساعد في التقليل من مخاطر صيغ التمويل وأهمها ضرورة وضع اسس سليمة واضحة لإدارة مخاطر صيغ التمويل المختلفة.

- دراسة حريري، وقسول، (2017)، بعنوان **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية**، وقد خلصت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية تستخدم صيغا تمويلية مختلفة، غير أن هذه الصيغ منها ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، حيث يشترك كل من البنك الإسلامي وعميله في ملكية المشروع الممول، بغض النظر عما يقدمه كل طرف مالا كان او عملاً أو الاثني معاً، فيأخذ العميل نتيجة لهذه الشراكة صفة المالك المشروع، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كالمراجحة، والتي تنتج عن التعامل بما مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لا تطبق جميع صيغ التمويل بالرغم من النص عليها كأساليب للتمويل والاستثمار في اغلب الأنظمة التأسيسية للبنوك الإسلامية، وأن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن جميع صيغ التمويل هي صيغ تنموية.



I. الإطار النظري العام للدراسة

تعد صناعة التمويل الإسلامي من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في بلوغ هذه الصناعة مكانة مرموقة، ازداد الطلب على المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية والتي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية، حيث فرضت الدول الإسلامية بتعاملاتها المالية والاستثمارية حضوراً بارزاً في خلق أدوات ذات طبيعة خاصة تتفق مع النهج الإسلامي في رسم أسس التعاملات المالية ذات الطبيعة الاقتصادية.

1. مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها:

يتركز مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية واحكامها بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للامة الإسلامية. (شحاته، 2009) المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً فالمصرف الإسلامي يتلقى من الافراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية انما يكون ذلك على اساس المشاركة في الربح والخسارة. وبينما هذا التعريف يضع تفرقة واضحة بين المصرف الاسلامي والمصارف التقليدية (الربوية) ألا أن ينصب على ركن واحد هو عدم التعامل بالفائدة وهذا الركن يعدّ شرطاً ضرورياً لقيام المصرف الاسلامي ولكن ليس شرطاً كافياً ومما يؤكد ذلك ان بعض المصارف في انظمة وبلدان غير اسلامية وقد اعتمدت على نظم بديلة للفائدة او بنوك الادخار في المانيا في الثلاثينيات، وكذلك المصارف في الكتلة الاشتراكية السابقة فقد كانت تعتمد منذ نشأتها على نظام التخطيط المركزي في تهيئة الموارد المالية وتوزيعها على الاستخدامات الاستثمارية المختلفة على الاعتبار بوصف أن نظام الفائدة رأسمالي بطبيعته وممارساته فلا يلزمها ولا يصلح لها. (فرحان، 2004، الصفحات 21-25)

2. خصائص العمل المصرفي الإسلامي:

خصائص العمل المصرفي الإسلامي التي توضح فلسفته مختلفة عن خصائص العمل المصرفي التقليدي ويتضح ذلك من استعراض العناصر التالية:

- عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا: أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها، أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، وبالتالي فان تجميع الموارد في المصارف الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة، وأن استخدام الموارد هذه لا يتم بأخذ الفائدة إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتصل بتجميع الموارد واستخدامها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة فيها، وهذا يعني أن الفائدة (الربا المحرم شرعاً) لا يمكن استخدامه في أي عمل أو نشاط يقوم به المصرف الإسلامي.



- **خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم:** إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلاً لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساساً لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي. (عبادة، 2008، الصفحات 36-39)
- قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنوياً، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعاً متى بلغ المال نصاباً، وحال عليه الحول. (حرك، 1988، صفحة 29)
- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الخمر، فلا يجوز تمويله لتلبسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً. (خلف، 2005، صفحة 94)
- عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والإذعان والإلزام بما لا يلزم، وخضوعها لعنصر المخاطرة؛
- وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

3. المفهوم النظري لصيغة التمويل بالإجارة:

الإجارة على نوعين، آجاره على عمل وآجاره على منفعة، والأولى تنصرف إلى استخدام شخص للقيام بعمل معلوم، والثانية تنصرف لمنفعة الأصول والأموال، وعموماً فإنه يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم صيغة الآجارة وفق صورتين الآجارة التشغيلية والآجارة المنتهية بالتملك (الوادي وسمحان، 2007)، والآجارة تعني تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة، فهي لا تهدف إلى تملك المنفعة المؤجرة للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام المنفعة للمستأجر والانتفاع منها أو بما مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة تعود المنفعة بعدها إلى المالك، لذا فإن الآجارة تتكون من طرفين مالك المنفعة وهو المؤجر ومستخدم المنفعة أو المنتفع منها وهو المستأجر (الشرع، 2003، صفحة 15)، ويطلق على الآجارة البيع التأجيري، أي بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، ويقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل المصرف الحصول على أحد الموجودات الثابتة للانتفاع بها كالألات والمعدات الرأسمالية التي لا يستطيع العميل شراءها، أو التي لا يحتاجها إلا لفترات محدودة، فهو يطلب حق الانتفاع بالموجود وحيازته لفترة محددة مقابل ثمن معلوم يدفعه دورياً خلال مدة الانتفاع المرغوبة في عقد الآجارة، وهناك نوعين للإجارة هما (العلاجوني، 2008، الصفحات 268-269)

1.3 الآجارة التشغيلية: وهي أن يقوم المصرف بتمليك عميله المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة مقابل أجر معين، على أن يتم إعادة الأصل إلى المصرف في نهاية مدة الإيجار، وفي هذه الحالة يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية فقط مثل مصاريف الكهرباء، بينما يتحمل المصرف المصاريف الرأسمالية لهذا الأصل المؤجر.

2.3 الآجارة المنتهية بالتملك: والآجارة المنتهية بالتملك تختلف عن الآجارة التشغيلية من حيث أن ملكية الأصول المؤجرة تؤول في نهاية عقد الآجارة إلى المستأجر بعد سداده لكامل أقساط الآجارة، وذلك طبقاً لما يصدر من المصرف من وعد بالبيع، بسعر يحدد في الوعد أو بسعر السوق أو بسعر رمزي، أو من دون مقابل أي هبة،



ويكون الوعد بالبيع أو الهبة معلقا على شرط سداد جميع الأقساط، ويكون هذا الوعد في عقد منفصل عن عقد الآجارة، وتسري بطبيعة الحال جميع أحكام الآجارة التشغيلية على هذا النوع من الآجارة قبل انتقال ملكية الأصل إلى العميل المستأجر (فرفور، 2007، صفحة 12).

II. تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري (2015-2019):

مصرف السلام بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. ويتم تقديم العديد من صيغ التمويل منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المراجعة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل؛ الخ. (مصرف السلام الجزائر، 2020)

1. تطور رأسمال مصرف السلام في الجزائر (2015-2019):

طبقا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر، تم رفع رأسمال المصرف إلى 15 000 000 000 دج. يتشكل من 7 500 000 سهم تقدر القيمة الاسمية لكل سهم ب 2 000 دج. أما بالنسبة للفروع يعرف المصرف تطور كبير في فتح الفروع إلا أن العدد يبقى ضعيف مقارنة بعدد السكان ومساحة الجزائر كما أن معدل التغطية البنكية يبقى ضعيف جدا في الجزائر أقل من فرع ل 20.000 ساكن.

الجدول 01: تطور رأسمال مصرف السلام الجزائري (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال	10 مليار دج	10 مليار دج	10 مليار دج	10 مليار دج	15 مليار دج
عدد الأسهم	5 مليون	5 مليون	5 مليون	5 مليون	5 مليون
عدد الفروع	6	7	9	15	18

المصدر: (مصرف السلام الجزائر، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)

2. تطور المؤشرات المالية لمصرف السلام (2015-2019):

الزيادة في أصول البنك من أهم المؤشرات على سلامة وربحية البنك، سنقدم تطور الأصول المالية وحقوق المساهمين والنتيجة الصافية لمصرف السلام، على أن يتم حساب العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، لمعرفة تطور النشاط المصرفي.

1.2. العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets: يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة من استخدام موجودات البنوك، ويحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات، وهو من المؤشرات الهامة جدا في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، ويعبر عن فعالية القرارات التي تتخذها الإدارة، ويهدف إلى قياس قدرة



البنوك على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في موجوداتها بغض النظر عن مصدر تمويل هذه الموجودات ، وهو بذلك يعكس أثر النشاط التشغيلي للبنوك . ويتميز هذا المؤشر بكفاءته، حيث اعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية لقياس ربحية البنوك بوجه. (PI, 1993, pp. 515-530) يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تحسن أداء البنوك، وفي حال لجأت إلى الديون فسينخفض مؤشر العائد لأن مصروف الفائدة سيؤثر على رقم صافي الدخل.

2.2. العائد على حقوق المساهمين (ROE): يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم المستثمرة في البنوك، ويحسب بقسمة صافي الربح على حقوق المساهمين، يعبر عن العلاقة بين الأرباح التي استطاعت البنوك تحقيقها من استخدام أموال المساهمين المستثمرة لديها، لذا يعتبر مؤشرا شاملا لتقييم الربحية. كما ويعتبر مؤشرا على مدى مقدرة البنوك على جذب الاستثمارات إليها لأن المحدد الأساسي لقرارات المستثمرين هو العائد على هذه الاستثمارات. يدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية، وسيكون من نتائج ارتفاع هذا المؤشر تعظيم لثروة المساهمين وذلك كنتيجة لارتفاع سعر السهم في السوق المالي.

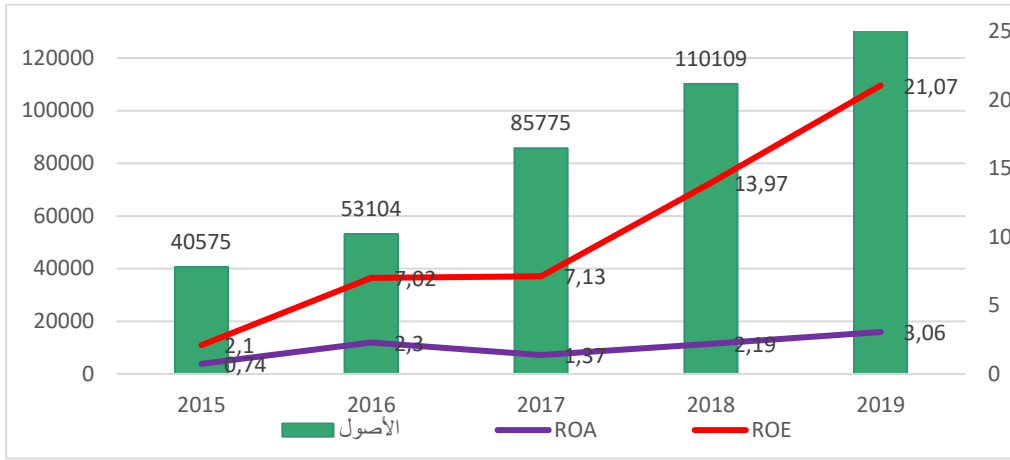
الجدول 02: تطور المؤشرات المالية في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	البيان	
131 019	110 109	85 775	53 104	40 575	مليون دج	الأصول
1096	929	745	478	379	مليون \$	
%18.99	%28.36	%61.52	%30.87	-	%	
19 012	17 305	16 562	15 381	14 301	مليون دج	حقوق المساهمين
159	146	144	138	134	مليون \$	
%8.90	%4.48	%7.67	%7.55	-		
4 007	2 418	1 181	1 080	301	مليون دج	النتيجة الصافية
34	20	10	10	3	مليون \$	
%70	%100	%0	%233	-		
%3.06	%2.19	%1.37	%2.03	%0.74	العائد على الأصول ROA	
%21.07	%13.97	%7.13	%7.02	%2.1	العائد على حقوق المساهمين ROE	

المصدر: (مصرف السلام الجزائري، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)



الشكل 01 : تطور مؤشري (ROE-ROA) في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

شهد مصرف السلام نمواً في إجمالي موجوداته ب 90.44 مليار دج أي بنسبة 222% لترتفع من 379 مليون دولار في العام 2015 إلى 1096 مليون دولار في العام 2019، ويعود ذلك إلى الاستثمارات الكبيرة ورفع رأس المال الأدنى، ونمت حقوق المساهمين للمصرف من 14.3 مليار دج في العام 2015 إلى 19.01 مليار دج في العام 2019 أي ما نسبته 33% ويعود ذلك للأرباح المحققة خاصة سنتي 2018 و 2019 كنتيجة لتوجه الحكومة لتشجيع الصيرفة الإسلامية بعد التهاوي الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية، مما جعل مصرف السلام في الجزائر الأكثر تحقيقاً للأرباح مقارنة بالدول الأخرى. بالنسبة لعائد على حقوق المساهمين حقق المصرف معدلات جد مرتفعة إذ بلغت 21.07% سنة 2019 وهو ما يؤكد ارتفاع صافي الربح لمصرف السلام.

3. استقطاب السيولة وإدارة الودائع في مصرف السلام (2015-2019):

تعتبر وداائع العملاء من أهم بنود الخصوم بالإضافة إلى الأموال الخاصة، وتسمح للبنك بالتوسع في منح التمويلات إلا أنه يجب الحذر من مشكلة نقص السيولة التي يمكن تجاوزها من خلال الإدارة الذكية للسيولة.

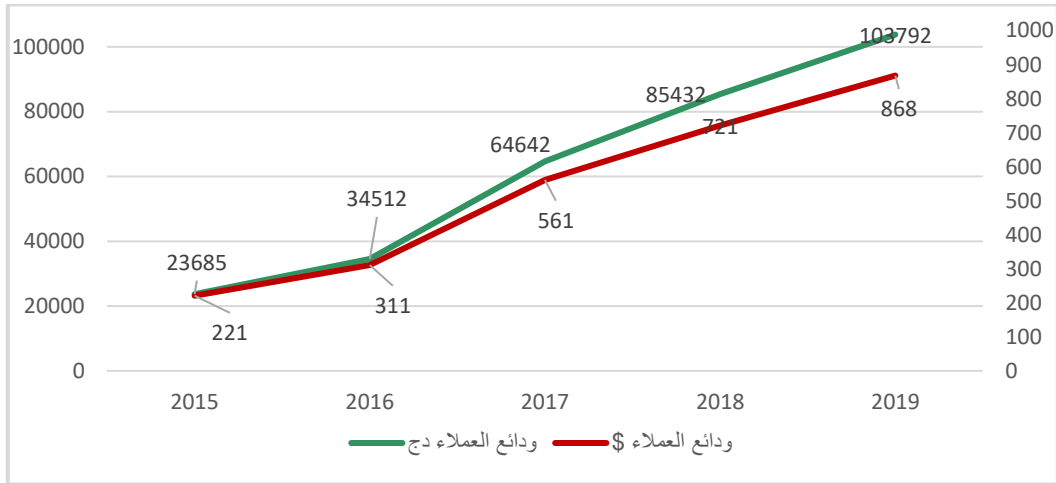
الجدول 03: تطور وداائع العملاء في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
ودائع العملاء	103 792	85 432	64 642	34 512	23 685
	868	721	561	311	221
	%21.49	%32.16	%87.30	%45.74	-

المصدر: (مصرف السلام الجزائر، 2019. 2018. 2017. 2016. 2015)



الشكل 02: تطور الودائع بالدينار والدولار في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تتكون ودايع العملاء في مصرف السلام من الحسابات الجارية وحسابات التأمينات النقدية للتجارة الخارجية وحسابات الادخار والاستثمار بالإضافة إلى سندات الاستثمار، حيث بلغ مجموع ودايع العملاء ما قيمته 104 مليار دج سنة 2019 مقابل 23.7 مليار دج سنة 2015 بنمو قدره 338% ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه. كما بلغ رصيد السيولة عند نهاية سنة 2019 مبلغ 28 مليار دج وقد عرف استقرارا مقارنة بنهاية سنة 2018 حيث أن الودائع الجديدة التي تم استقطابها خلال سنة 2019 قد تم استخدامها لزيادة حجم محفظة تمويلات الزبائن. أما تحليل الأرقام بعملة الدولار نلاحظ أن هناك تراجع منذ 2017 كنتيجة لتخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار بسبب تراجع أسعار النفط وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

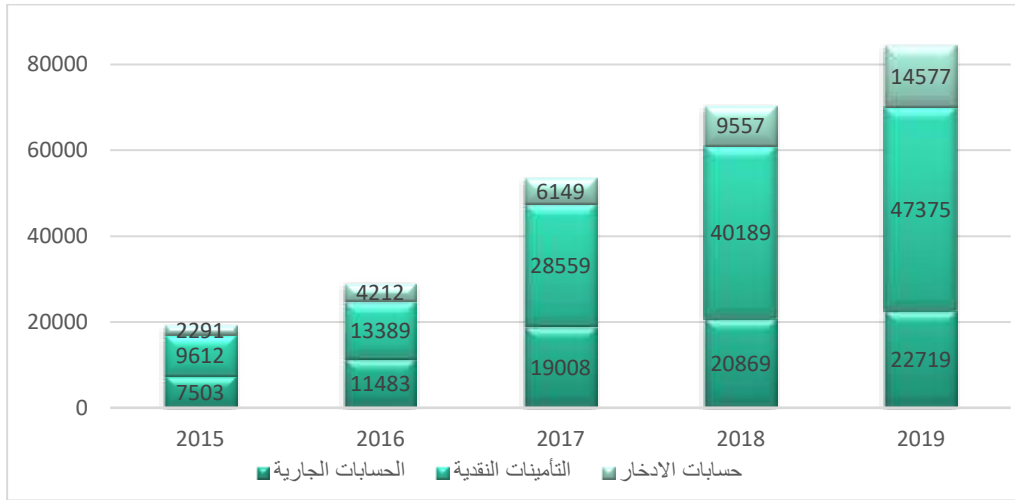
الجدول 04: مكونات ودايع العملاء في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
الحسابات الجارية	22 719	20 869	19 008	11 483	7 503
	%26.9	%29.5	%35.4	%39.5	%38.7
حسابات التأمينات النقدية	47 375	40 189	28 559	13 389	9 612
	56%	%56.9	%53.2	%46	%49.5
حسابات الادخار	14 577	9 557	6 149	4 212	2 291
	%17.21	%13.6	%11.4	%14.5	%11.8
المجموع	84 671	70 615	53 717	29 084	19 407

المصدر: (مصرف السلام الجزائر، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)



الشكل 03: تطور مكونات الودائع في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

عرف مصرف السلام تطور ملحوظ في عدد الحسابات خاصة للأفراد بعد اعتماده أنواع جديدة من الحسابات التوفيرية بالإضافة إلى الحسابات الجارية وحسابات تأمينات التجارة الخارجية، وفيما يخص تركيبة الودائع انخفضت الحسابات الجارية من 38.7% من سنة 5201 إلى 27% كأقل نسبة لها في سنة 2019 إلا أنها كمالاً مالية ارتفعت من 7.5 مليار دج إلى 22.7 مليار دج نتيجة لافتتاح فروع جديدة واستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف وبفضل توطين رواتب الموظفين وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع...). أما حسابات الادخار فتراوح بين 11.8% و 17.2% حيث ارتفعت الحصيلة من 2.3 مليار دج سنة 2015 إلى 14.6 مليار دج سنة 2019 نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق وعرض أفضل الخدمات خاصة بعد ادخال حساب عمري الذي يمنح مزايا خاصة بالاستفادة من عمرة وحساب هديتي الادخاري، تمثل حسابات التأمينات النسبة الأكبر في تركيبة الودائع حيث وصلت 56% سنة 2019 بمبلغ 47.4 مليار دج نتيجة لتحسن خدمات المصرف واستقطاب متعاملين جدد ما انعكس إيجاباً على نشاط المصرف بتسجيل ارتفاع محسوس في عمليات التجارة الخارجية (الاعتمادات المستندية وبواليص التحصيل) وإصدار مختلف الكفالات في إطار الصفقات الموطنة بالمصرف.

III. النشاط التمويلي لمصرف السلام (2015-2019):

من أجل مردودية أكبر في تحقيق أرباح يجب على أي بنك الاستغلال الأمثل للأموال الخاصة وودائع العملاء، خاصة أن البنوك الإسلامية لها العديد من الصيغ التمويلية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تشتغل على أساس سعر الفائدة، يعمل مصرف السلام على توزيع مختلف الصيغ التمويلية بين الأفراد والمؤسسات إذ تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 50% من محفظة التمويلات، تليها المؤسسات الصغيرة. خلال السنتين الأخيرتين.



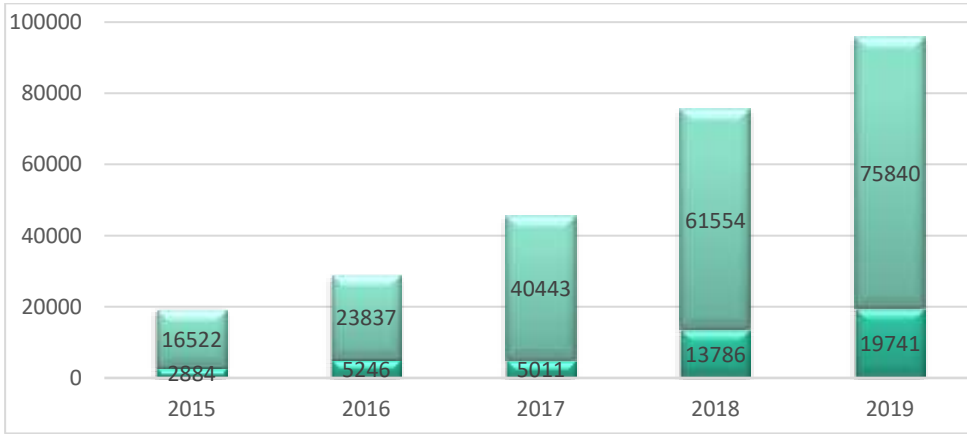
هي إجارة يقترن بها الوعد بتملك العين المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة الإيجار أو في أثنائها، على أن يتم يعقد مستقل ومفصل عن عقد الإجارة، فتعتمد هذه الصيغة من التمويل على الإجارة أولاً والتي تعرف على أنها تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة محددة بعوض مشروع متفق عليه لتنتهي في مرحلة ثانية إلى التنازل عن ملكية العين المؤجرة لفائدة المستأجر والذي يتم بناء على وعد وعقد منفصلين عن عقد الإجارة؛ ويشمل هذا النوع من التمويل مختلف الأعيان سواء كانت عقارات أم آلات وتجهيزات، ويمكن أن تستفيد منه مختلف فئات عملاء المصرف كل حسب حاجته، وعليه فإنه في هذا النوع من التمويل عند دراسة طلب العميل والموافقة عليه.

الجدول 05: تمويلات الأفراد والمؤسسات في مصرف السلام الجزائري (2015-2019) (مليون)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
تمويلات للأفراد	2 884	5 246	5 011	13 786	19 741
تمويلات للمؤسسات	16 522	23 837	40 443	61 554	75 840
مجموع التمويلات دج	19 407	29 084	45 454	75 340	95 583
مجموع التمويلات \$	199	264	395	636	800
نسبة التغيير %	-	38.12%	54.72%	65.74%	26.86%

المصدر: (مصرف السلام الجزائري، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)

الشكل 04: تطور مكونات التمويلات في مصرف السلام الجزائري (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

حقق المصرف نمواً في التمويلات بلغت 392%، حيث ارتفعت من 19.40 مليار دج في سنة 2015 إلى 95.6 مليون دج في سنة 2019، وتعد سنة 2018 الأكثر زيادة خاصة بعد توسع نشاط تمويل السيارات نتيجة دخول العديد من المؤسسات لتركيبها في الجزائر، ويمثل حجم التمويلات 73% من مجموع الميزانية ويعكس التطور النشط لعمل المصرف خاصة بعد زيادة عدد فروع وتنوع صيغ التمويل وتوسيع قاعدة المتعاملين. وتعتبر تمويل المؤسسات الأكثر استحواداً بمتوسط 80% من مجموع مبالغ التمويلات.



1. صيغة التمويل بالإجارة في مصرف السلام:

بعد دراسة ملف العميل وقبوله في البنك يستدعى للتوقيع على وعد باستئجار العين المحددة في الطلب والوعد في حال اقتنائها من قبل المصرف، كما يقوم في الوقت ذاته بدفع مبلغ معين كهامش جدية يحفظ أمانة لدى المصرف ضمانا لجدية العميل في تنفيذ وعده بالاستئجار، على أن لا يقتطع من هذا المبلغ إلا مقدار الضرر الفعلي، حيث في حال تخلف العميل عن تنفيذ وعده يحمل الفرق بين تكلفة العين المراد تأجيرها و مجموع الأجرة الفعلية التي تم تأجير العين على أساسها للغير، أو في حالة بيع العين يحمل الفرق بين تكلفتها و ثمن بيعها، على أن هذا المبلغ كما تم الإشارة إليه يحفظ أمانة لدى المصرف فلا يمكنه التصرف فيه، غير أنه يمكن حسب الحالة وبناء على رغبة العميل جعله وديعة استثمارية لدى المصرف، وتضمن هذه الأحكام الخاصة هامش الجدية في الوثيقة الخاصة بالوعد والتي تتضمن أيضا قيمة الأقساط الإيجارية، وكيفية تسديدها.

بمجرد ملك المصرف العين المحددة من قبل العميل، يستدعي من أجل التوقيع على عقد الإجارة ويمكن أن يستفيد من تاريخه من منفعة العين، ويحتسب هامش الجدية المدفوع كقسط من أقساط الإجارة.

2. الإطار القانوني لصيغة التمويل بالإجارة في الجزائر:

خضع صيغ الاعتماد الإيجاري تنظيميا إلى الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري ثم النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

1.2. الأمر 96-06 المؤرخ في 10 يناير 1996: في غياب قانون خاص بالمصارف الإسلامية خضع صيغ الاعتماد الإيجاري تنظيميا إلى الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري بما لا يخالف الأحكام الشرعية المحددة أدناه، وتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة موجهة للنشاط التجاري أو المهني أو الحرفي، وتمثل صيغه حسب نص الأمر المذكور في: الاعتماد الإيجاري المالي (إجارة تمليكية)؛ الاعتماد الإيجاري العملي (إجارة تشغيلية). وتعرف الصيغ المذكورة بأنها صيغ اعتماد إيجاري لأصول منقولة أو غير منقولة بحسب الأصول المتعلقة بها ما إذا كانت عقارية أم منقولة، وتعرف بأنها وطنية أو دولية بحسب ما إذا كان المتعامل مقيما أو غير مقيم بالجزائر حيث توصف في الحالة الأولى بالاعتماد الإيجاري الوطني وفي الحالة الثانية بالاعتماد الإيجاري الدولي. (بنك الجزائر، 1996).

وفي هذا الصدد نجد الصيغة المعتمدة لدى المصارف الإسلامية تبنى على عقود مستقلة منفصلة عن بعضها، فتجد الوعد بالاستئجار من قبل العميل، يليه عقد الإجارة بعد ملك المصرف للعين المؤجرة، يتبع بوعد من الصرف مستقل ومنفصل عن العقد بالتنازل عن العين المؤجرة لفائدة العميل في حال تنفيذه كافة التزاماته التعاقدية بناء على عقد الإجارة، ليتم التنازل في الأخير عن الملكية بعقد أحر مستقل عما ذكر سابقا، كما نجد المصرف طيلة مدة عقد الإجارة يتحمل تبعات الملك باعتباره مالكا للعين؛ أما صيغة الإجارة المنتهية بالتتمليك المعتمدة لدى البنوك الكلاسيكية لا تراعي الاستقلالية بين عقود هذه الصيغة، كما لا تراعي حكم البنك باعتباره مالكا للعين حيث تحمل العميل كافة الالتزامات المتعلقة بالملك وهو في هذه الحالة لا يزال مستأجرا للعين غير مالكا.



2.2. النظام رقم 20-01 المؤرخ في 15 مارس 2020: قدم النظام لأول مرة صيغ التمويل الإسلامي معترفاً بالعمل المصرفي الإسلامي وحدد اللجنة المكلفة بالإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التي تقوم بتقديم شهادات المطابقة للصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية أو من خلال النوافذ المستحدثة للصرافة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ومن خلال المادة الثامنة عرف النظام الإجارة: هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقول أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد. (بنك الجزائر، 2020)

3. تركز استخدام صيغة الإجارة في تمويل مصرف السلام (2016-2019):

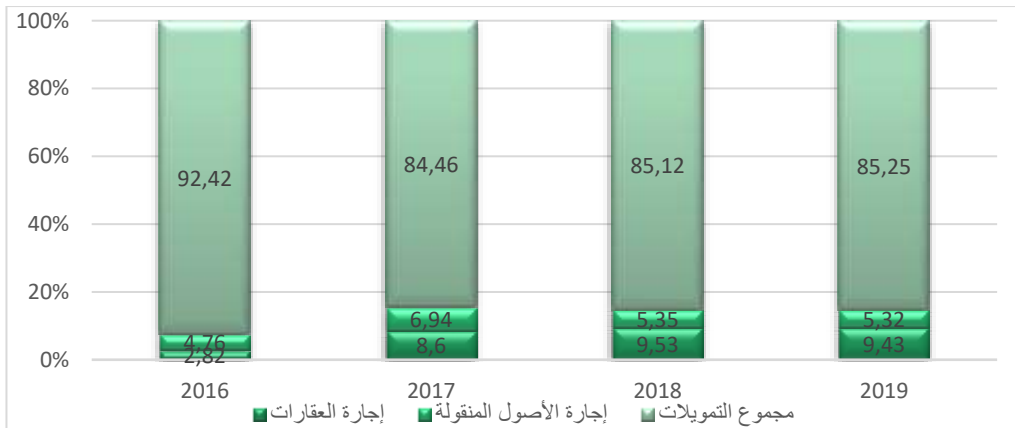
حقق المصرف نتائج مرضية من ناحية التمويل الإيجاري كما سجل رصيد تمويل إجارة نسبة نحو بـ 25% مقارنة بسنة 2018، وتستفيد المؤسسات من الحصة الأكبر وتنقسم الإجارة إلى إجارة الأصول المنقولة وإجارة العقارات.

الجدول 06: تمويل الإجارة في مصرف السلام الجزائري (2016-2019) (مليون)

البيان	2016	2017	2018	2019
إجارة الأصول المنقولة	822	3 912	7 182	9 020
إجارة العقارات	1 383	3 154	4 030	5 081
مجموع تمويل الإجارة	2 205	7 066	11 212	14 101
مجموع التمويلات	29 084	45 454	75 340	95 583
%	7.58%	15.54%	14.88%	14.75%

المصدر: (مصرف السلام الجزائري، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)

الشكل 05: تطور صيغة الإجارة في مصرف السلام الجزائري (2016-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.



4. أرباح صيغة الإجارة في مصرف السلام (2016-2019):

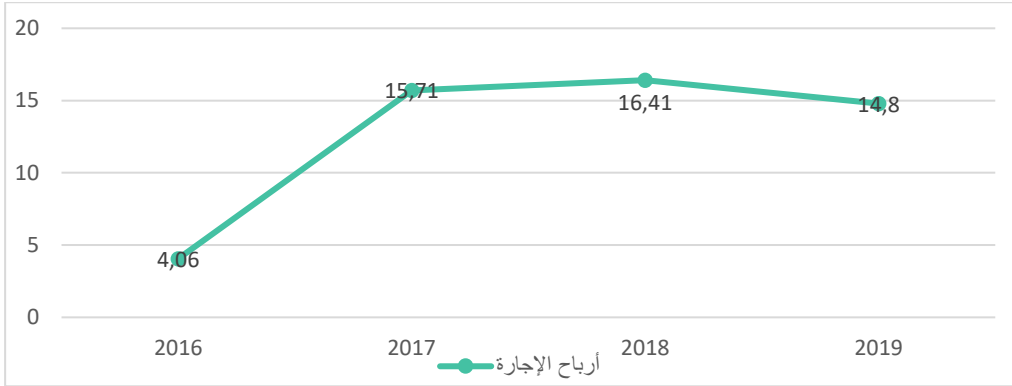
تتكون نواتج المصرف من مداخيل التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لزبائن المصرف بالإضافة إلى دخل الودائع لأجل لدى البنوك والتمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية، كما تتضمن العمولات المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزبائن المصرف وفقا للشروط المصرفية السارية؛ إلا أننا نقتصر على مجموع أرباح التمويل.

الجدول 07: تمويل الإجارة في مصرف السلام الجزائري (2016-2019) (مليون)

البيان	2016	2017	2018	2019
مجموع أرباح التمويل	2 261	3 329	5 446	7 592
أرباح الاجارة	92	523	894	1 124
%	%4.06	%15.71	%16.41	%14.80

المصدر: (مصرف السلام الجزائري، 2019، 2018، 2017، 2016، 2015)

الشكل 06: تطور صيغة الإجارة في مصرف السلام الجزائري (2016-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

عرفت سنة 2019 توطين الكثير من المتعاملين الجدد لدى الفروع الجديدة بإضافة الى متعاملي المصرف، كنتيجة حتمية لكفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة الى التبعة، وهي الاستراتيجية المعتمدة من طرف الادارة العامة التي عملت على التعريف بالصيرفة الاسلامية من خلال مختلف منافذ الاعلام والاشهار للتعريف بالمصرف، فتح الفروع الجديدة عبر الوطن وتطوير مختلف المنتجات الموافقة للشريعة السمحة والمواتية لطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين. بالنسبة لأرباح الإجارة فقد عرفت تطور كبير أقصاه سنة 2018 بمعدل 16.41 من أرباح مختلف التمويلات وبلغت الأرباح سنة 2019 مبلغ 1.124 مليار دج وهو مبلغ قابل للزيادة في ظل توجه الدولة لدعم المؤسسات الناشئة.

5. الطبيعة التنموية لصيغ التمويل بالإجارة:

إن لعقد الأجارة كما تستخدمه المصارف الإسلامية مزايا عديدة تمكنه من المساهمة في دفع عجلة التنمية، وهذا من خلال:



- 1.5. تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة معدل العائد:** من المعروف أنه كلما انخفضت تكاليف المشروعات وزادت أرباحها كلما اتسعت دائرة الاستثمار، ثم انعكس ذلك الانخفاض في التكاليف على أسعار السلع والخدمات المنتجة، مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، ويمكن للمصرف الإسلامي أن يوفر للمنشآت عن طريق عقد الآجارة المنتهية بالتملك مختلف الأصول الثابتة كالألات والمعدات، ومُكِّنَّها في المقابل من تخفيض جزء كبير من تكاليف الإنشاء، كون أن المنشأة ليست مضطرة إلى تسديد أي قدر من قيمة هذه الأصول مسبقاً، وكذا تخفيض جزء كبير من تكاليف التجديد خاصة إذا كان معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعاً في هذا النوع من الأصول (الخنيزري، 1999، صفحة 142)، وهذا في حال ما إذا كانت المنشأة في حاجة دائمة إلى هذه التجهيزات، أما إذا كان احتياجها لها مؤقتاً، فيمكن للمصرف الإسلامي أن يوفرها عن طريق عقد الآجارة التشغيلية، فلا تضطر بذلك إلى تحمل النفقات المرتفعة لتملك هذه الأصول، ومن جهة أخرى، فإن مصاريف التأمين على الأصول وصيانتها حسب عقد الآجارة الذي تستخدمه المصارف الإسلامية تقع على عاتق المصرف باعتباره المالك لهذه الأصول (سليمان، 2000، الصفحات 79-83)، مما يعني تكلفة أقل يتحملها المستأجر، على خلاف البنوك الربوية التي تجعل كل هذه المصاريف على عاتق المستأجر.
- 2.5. تخفيف العبء المالي على رأس المال العامل:** تقدم الآجارة المنتهية بالتملك تمويلًا كاملاً لقيمة الأصول الثابتة من آلات ومعدات، وتوفر في نفس الوقت السيولة النقدية للعميل المستأجر كونه لن يسدد قيمة الأصل دفعة واحدة، مما يخفف من العبء المالي على رأس المال العامل لديه.
- 3.5. تخطي حاجز الضمانات:** تميزت صيغة الآجارة بتخطي حاجز الضمانات الذي يمثل في كثير من الأحيان عقبة في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعدات الحديثة التي ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الخاصة، مما يتيح للمصارف الإسلامية تمويل هذا القطاع الفاعل في الاقتصاد.
- 4.5. الحد من التضخم:** يتميز التمويل عن طريق الآجارة بأنه تمويل عيني يُمكن المستأجرين من الانتفاع بالمعدات اللازمة لمزاولة أنشطتهم، بدلا من تقديم التمويل النقدي لشراء هذه الأصول، مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ويحد بالتالي من نسبة التضخم.
- 5.5. توظيف الطاقات العاطلة:** يمكن للمصارف الإسلامية أن تسهم في التخفيف من البطالة عن طريق عقود الآجارة، حيث يمكن للعميل الاستفادة بعد أن يسدد جميع أقساطه أن يصبح منتجاً للدخل ومالكاً بعد أن كان عاطلاً عن العمل، وعلى سبيل المثال لو كان موضوع الآجارة المنتهية بالتملك مركبة نقل، فيمكن للعميل بعد أن يسدد جميع أقساط المركبة للمصرف الإسلامي أن يصبح منتجاً للدخل ومالكا للعين المؤجرة بعد أن كان عاطلاً عن العمل، وهو الأمر الذي سيخفف من حجم البطالة بين شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي.



الخلاصة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- حقق مصرف السلام بالجزائر خلال الفترة (2015-2019) أرباح جد معتبرة ساهمت في زيادة أصوله واستقطاب ودائع جديدة.
- تركيبه المجتمع الجزائري المسلم جعلت من تعاملاته مع المصارف الإسلامية في ارتفاع محسوس، أمر اثبتته الدراسة بارتفاع في مقدار التمويلات الممنوحة من قبل المصرف للأفراد والمؤسسات في الفترة بين (2015-2019)
- يحق للمؤسسة أن تطلب من الواعد بالاستئجار أن يدفع مبلغاً محدداً إلى المؤسسة تحجزه لديها لضمان جدية العميل في تنفيذ وعده بالاستئجار وما يترتب عليه من التزامات، بشرط ألا يستقطع منه إلا مقدار الضرر الفعلي عند الرجوع في الإجار.
- إن الإجارة المنتهية بالتملك المشروعة تتميز عن البيع الإجري المعمول به في البنوك التقليدية بأن الإجارة التملكية التقليدية تطبق أحكام البيع والإجارة كليهما على العين المؤجرة في آن واحد، ثم تنقل ملكيتها إلى المستأجر بمجرد دفع آخر قسط من أقساط الأجرة دون أن يكون هناك عقد مستقل للتمليك، أما الإجارة المنتهية بالتملك المشروعة، فإنها تطبق فيها أحكام الإجارة على العين المؤجرة إلى نهاية مدة الإجارة، ثم يحصل التملك إلى المستأجر.
- لقد أظهرت نتائج الدراسة أن مصرف السلام الجزائري تمكن من تجميع المدخرات من المودعين إلا أنها لم تصل إلى مستوى التوقعات المأمولة في كفاءة استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية، كونه ركز بشكل كبير على استخدام أداة المراجعة للأمر بالشراء وأهمل جزئياً باقي الصيغ القائمة على مفهوم المديونية في تقديم التمويلات للمشاريع الاستثمارية، وأيضاً لم يكن هناك عدالة في توزيع التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها، لذلك نقدم التوصيات الآتية:
- على المصرف الاهتمام بتمويل المشاريع ذات الجدوى والمنفعة للتنمية الاقتصادية بعد إجراء دراسة معمقة لجدوى تلك المشاريع الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمشاريع الخاصة بالمهنيين والحرفيين، وهذا يقتضي تطبيق استراتيجية التحول التدريجي من استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية إلى أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية.
- على مصرف السلام أن ينوع ويطور من أدواته التمويلية ومن أحكام عقوده التمويلية، لتلائم الواقع الذي تعمل فيه، وأن تكون عقود الصيغ التي يتم اعتمادها واضحة وقابلة للتطبيق العملي، مما يساهم في حل مشكلة البطالة وإيجاد طبقة من صغار الحرفيين والصناعيين والمقاولين والتجار.



قائمة المراجع:

- أبو المجد حرك. (1988). البنوك الإسلامية ما لها وما عليها. القاهرة: دار الصحوة.
- أحمد العجلوني. (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع،
- احمد محمود علي. (1995). دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية. لبنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك، جدة، السعودية، صفحة 12.
- بنك الجزائر. (10 01, 1996). الأمر 96-06. الأمر المتعلق بالاعتماد الايجاري. الجزائر.
- بنك الجزائر. (03 15, 2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية. الجزائر.
- حسام الدين فرفور. (2007). التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية؛ نظرة موجزة في ضوابط القواعد وسعة المقاصد. المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار: الصيرفة الإسلامية صيرفة استثمارية، (صفحة 12). دمشق، سوريا.
- رمون يوسف فرحان. (2004). المصارف الاسلامية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عبادة، إ. ع. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد القادر قطاف، وعبيرات مقدم. (2016). اجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 30، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الصفحات 309-310.
- عبد الوهاب أبو سليمان. (2000). عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
- عزمي عوض. (2016). دور المصارف الاسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزت استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية. مجلة بيت المشورة، العدد 6، قطر، صفحة 100.
- مجيد الشرع. (2003). النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الاسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية. مجلة جامعة العلوم، الاردن، صفحة 15.
- محسن الخضيرى. (1999). البنوك الاسلامية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: ايتراك للنشر والتوزيع.
- محمود الوادي، وسبحان حسين. (2007). المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مصرف السلام الجزائر. (2015. 2016. 2017. 2018. 2019). التقرير السنوي. الجزائر:
- مصرف السلام الجزائر. (2020/20/11) Retrieved from www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/page6